

هذا الفصل في معرفة فصل الفل على ما اولى
منه في قوله
او بالانفصال

وان كان اصغر فبقا في المراءه والاجتناب اولى في
امراده قالت معي حتى لا يفتي في النوم مرارا واجتذله
الواقع ان المنطق انه لا يفتي عليها وهذا هو المعتبر في
الانزال وجب الفصل وانه جرمعت فيهما وفيه الفهم
ووصل الى ان رجاها الفصل عليها لاعتقادها بالاجتناب والامر
فانزلت منه وجب الفصل لانه دليل الانزال فيتعين
ما صلت به ذلك بل ان الفصل لانه دليل الانزال فيتعين
منظرة لانها في قوله من الفهم الفصل شرط لوجوب الفصل
ولم يوجد اجتناب او عالج كونه في الفصل بل في الفصل
شفا ذكره وصلح منه في فصل صححت المنطق وجوب
الفصل بالخروج ايضا حتى ابلغ عشر جرمعت امره
الباقي فوجب عليها الفصل لوجوبه في المشقة
بعد توجب الخطاب والافتل على الغلام لان تقدم الخطاب
انما انه يؤمر به بخلافه كما يؤمر بالوضوء والصلوة ولو
كان في الراجح بالقاء والرجوع صغيرة مشتمات فاجاب
على العكس وذكر حتى لا يشتمى بمنزلة الاصابع في
وجوب الفصل ما دخل الاصابع في القبل والقبول
خلافه وكذا ذكر غير الامم في ذكر الميت وما يصنع
منه ضيق او غيره باك فخرج منه حتى ان كان ذكره
مستفرا عليه الفصل لوجوبه المشبهة وانما قال لفتد بها
راكان في نومها منه بجانب فالتعبه ولم ير بلا خلاف

وقوله من الفهم
لها في قوله
انزل عليها
والفهم
الاجتناب
الاصابع
القبول
الميت
فخرج منه حتى
ان كان ذكره
مستفرا عليه
الفصل لوجوبه
المشبهة
انما قال لفتد
بها

هذا
الاجتناب
الاصابع
القبول
الميت
فخرج منه حتى
ان كان ذكره
مستفرا عليه
الفصل لوجوبه
المشبهة
انما قال لفتد
بها

اشبه بالكل وسور في وعور وان سويك
وجنك فوجب حتى شعور بلور وما اخذه
الذين وجنك وسور في وعور وان سويك
المنجور او سويك وسور في وعور وان سويك
واجب معي في انما يكون او سويك

مضى لاجب الفصل وانه خرج مني وجب اجتناب القبي او
القضية الاجتناب الذي به البلوغ وانزل عليه قوله الذي
والشبهة لاجب الفصل لانا الخطاب انما هو جرمعت
الانزال فهو سابق على الخطاب وكذا اذا حضرت للبيض
الذي به البلوغ وقال بعضهم جرمعت في البيض فانما يخرج
والاصح وجوب الفصل في الكل **واقفا في الفصل**
فالمضغمة والاستغناء ونسبها من البدن الى باقية وانما
فرضت المضغمة والاستغناء في الفصل وانه لوضوء
لانه لوجوبه في الفصل جميع المبداء وادخلتم في الفصل
منه وفي الوضوء غسل الوجه ونسبها منه الى غيره الموجه
وليس فيها موجهة او يعامل الماء الى عناية الشئ وحسن
وانه كلف اي ولو كان به الشئ كشيء بالاجماع وكذا في غسل
ايصال الماء الى رثاء اللحمه وانما الشئ من الراس والبدن
حتى لو كان به الشئ في اليد او لم يصل الماء الى رثاءه لا يجوز
الفصل لما في قوله من وانما الشئ من رثاءه او من المبادى
والمراد في الاعتساب كالرجل في وجوبه بجميع الشئ
والشئ والوجه الشئ من الراس الى الماخذ من رثاءه او من اجزاء
ذاتية وهي الخصلة من الشئ من رثاءه او من اجزاء
الفصل في الماخذ اصول شئها كحذبت اسم سلة الماخذ
فلم ير رسول الله في امره ان شئ من رثاءه او من اجزاء
شئ الامانة فقال لا انما يفتد بها الا حتى يجمعها على راسه

مضى
سواكل
اجتناب
الاصابع
القبول
الميت
فخرج منه حتى
ان كان ذكره
مستفرا عليه
الفصل لوجوبه
المشبهة
انما قال لفتد
بها